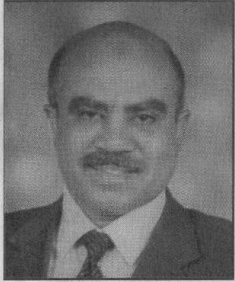


100 مليار جنيه إعفاءات المدن الجديدة.. تكون أو لا تكون؟!



محسن الخضيرى



مصطفى زكى



مصطفى السلاب



د. نادر رياض

تكون أو لا تكون.. تلك هى القضية!!

100 مليار جنيه إعفاءات سنوية لمشروعات المدن الجديد.. تستمر أم تلغى؟! سؤال فرض نفسه على مجتمع الاعمال.. البعض طالب بضرورة الغاء تلك الإعفاءات مقابل تخفيض نسب الضرائب على هذه المشروعات منذ بدء انتاجها.

كذلك تشجع قيام المناطق الحرة التجارية للمستلزمات الصناعية بتوفير الأرض والمرافق بأسعار مميزة حتى يمكن للشركات العالمية المنتجة للخامات والمعدات ان توفر هذه السلع الصناعية في هذه المناطق مما يزيد للصانع المصرى الحصول عليها مباشرة مما يقلل مصاريف التحويل والتخزين والفاقد وبالتالي تقل التكلفة وتخفف الضرائب على الصناعات المصرية ذات الميزة النسبية ليكون السنوات الخمس الاولى لا تزيد فيها الضرائب على 20٪ والخمسة التالية 30٪.

رفض الإلغاء.

على الجانب الآخر أكد المحاسب مصطفى السلاب رئيس جمعية مستثمري مدينة العنبر أهمية استمرار الإعفاءات لان الغاءها يعنى التفرقة بين جيل من المستثمرين وجيل آخر لن يستطع الاستفادة كما استفاد الآخرون بالإضافة لان القانون يقر تلك الإعفاءات.

والإتجاه الآخر الذى يطالب بإلغاء الإعفاء يفتح المجال اليوم لإيجاد رسوم وضرائب او دفعات اخرى، أيضا استمرار الإعفاءات يفتح الباب على تشجيع الاستثمار خاصة الشباب الذين لا يريدون التعامل مع أجهزة الضرائب منذ البداية كذلك لا حياة في المدن الجديدة بدون إعفاءات خاصة المشروعات الخدمية.

طالب مصطفى زكى رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية بالإبقاء على الإعفاءات المنوحة دون أن تتوسع في المزيد من الإعفاءات ليم جذب المستثمرين عن طريق تخفيض الضرائب لكن السؤال هل الحكومة يمكن أن تخاطر بعمل اصلاح ضريبي شامل وهي تحتاج لتمويل مشروعات كبيرة خلال هذه الفترة فالضرائب موارد سيادية وى هزة فيها ذات تأثير سئىء وليس لدينا الرفاهية لتطبيق ذلك فالإعفاءات الموجودة لا تفسر لنا الوقت الاعتماد على الإعفاء كعنصر وحيد محفز للاستثمار خطأ وهناك عدة محددات فى هذا المجال وهى مدى احتياجنا الحالي لموارد سيادية تغطى كل الطموحات التى تدخل فيها.

تكلفة الأرض للبناء 500 جنيه للمتر وهو عبء ضخم على الصناعة المصرية بالتالى أصبحت المدن الجديدة ليست مناطق جاذبة بالقدر الذى كان مخططا، لكن يضطر المستثمرون للذهاب إليها لعدم وجود أراضى فى مناطق الوادى القديم بالتالى ميزة إعفاء الضرائب لمدة 10 سنوات يقابلها ارتفاع فى قيمة تكلفة الأرض والإنشاء والمواصلات.

وأكد دويدار ان استمرار الوضع على ما هو عليه يقلل من قيمة الإعفاء الممنوح لهذه المدن والمطلوب كي تكون الصناعة المصرية راسخة تتوافر المقومات لاستمرارها وتثبيت سعر الأرض لفترة 5 سنوات لا يزيد باى حال من الاحوال على 100 جنيه للمتر، ولا يكون من سلطة الوزير رفع سعر الأرض الا بقانون حتى يتم تجنب المضاربة على سعر الأرض كذلك بالنسبة للطاقة ومصادر وتثبيت اسعارها خاصة انها من مصدر محلى مظهرها القيمة الإيجارية بالزراعة وضريبة الأرض حتى يتمكن الصانع المصرى من الاستقرار، أيضا الأرض السكنية يتم منحها لأصحاب المصانع لبنائها فى شكل جمعيات تعاونية لأصحاب المصانع لكل مدينة جديدة حتى يمكن استقرار العمالة داخل هذه المدن لان معظم العمالة حاليا تأتي من مناطق متباعدة عن المدن الجديدة تصل أحيانا لساعتين ذهابا، وساعتين فى العودة كذلك تثبيت الجمارك على مستلزمات الإنتاج للسلع التى لها ميزة نسبية مثل صناعة المنسوجات والجلود، والبتروكيماويات وصناعة الالكترونيات والغذائية.

سعر منخفض

طالب دويدار البنوك المصرية بتقديم سعر فائدة منخفض لهذه الصناعات التى تتميز بميزة نسبية بأقل من سعرالخصم السائد، أيضا تقديم تسهيلات للمصدرين بالنسبة لمستلزمات الإنتاج وتشجع قيام شركات لشراء الخامات من الخارج وتصنيعها فى مصانع مصرية، وإعادة تصورها مما يؤدي للشراء بسعر اقل نظرا لكميات الكبيرة التى يتم شرائها بهذا النظام لإخناو نسبة خصم كبيرة كلما زادت كميات المشتريات.

الضريبة ويشجع الممولين على دفع الضرائب وعدم التهرب منها ويجعل من المنطقى والضرورى الحث على دفعها للاستفادة من المنافع العامة، ولوحظ أن معظم الدول العربية الخليجية حققت نهضة استثمارية لتخفيض نسبة الضرائب فاستطاعت الامارات العربية انشاء منطقة «جبل على» ذات الطابع الاستثمارى بسبب التسهيلات الضريبية وعدم السماح بزيادة ضرائب الجمارك على 5٪ / 4 عندما تدخل المنتجات للبلاد ذاتها، بذلك تحققت نهضة صناعية كبرى فى هذه المنطقة.

100 مليار جنيه

يرى د. محسن الخضيرى ان حصيله الضرائب ستصل الى 100 مليار جنيه فى حالة وجود مناطق عندها مثل جبل على لانها تؤدى لزيادة الأستثمار، بالتالى العائد عليه والنظور الذى يتحقق منه وزيادة الدخل وأحداث انعاش اقتصادى فضلا عن تقليل البطالة.

ومن جانب آخر فإن الدولة ستقوم بإنشاء مشروعات فى إطار نظرية الطريق الثالث التى تغزو العالم الآن وزيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتقديم الانشطة الحكومية وبالتالى يتم تخفيض العبء الضريبي عن كاهل الأفراد وتحقيق عائد ملموس يساعد الدولة على تطوير الدور الاجتماعى والانسانى واقامة العدالة لجميع صومرا وأشكالها وتحقيق الانصاف الذى يعد دعامة للاستقرار الرئيسى.

يرى المهندس صلاح دويدار مدير عام شركة المصربين للاستثمار والتنمية وأحد مستثمري العاشر من رمضان.. ان سعر الجديدة قامت اساسا على رخص دعائم الاراضى وحوافز للاستثمار مثل الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات وتوفير اسكان متوسط وشعبى فى حدود 2000 جنيه قديم للوحدة السكنية وقسط شهرى 70 جنيها لكن الوضع يعد 20 عاما اختلف تماما واصبح متر الأرض فى المدن الجديدة يتراوح بين 200 الى 300 جنيه ويتم البناء على 50٪ ويتم الارتفاع 3 ادوار فقط مما يعنى ان

العالم نحو التحرر الاقتصادى واعمال آليات السوق واستخدام منهجية الحرية الاقتصادية الواسعة يتم الآن وعلى المستوى الدولى تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة بنسب كبيرة لتشجيع كل من الاستهلاك الواسع الذى يستطيع ان يستوعب كامل انتاج المشروعات وبنسبة خاصة لمشروعات الصناعية التى أصبحت تضم مشروعات مادية تنتج منتجات ملموسة ومشروعات تقدم خدمات ملموسة ومشروعات تقدم افكارا تقود فى المستقبل الى زيادة الاستثمار فى مجالات مختلفة من خلال ادوات الاستثمار الأكثر فاعلية التى تمتاز بقله المخاطرة وكبر العائد اهمها الصكوك الدائرية والاحلالية والمختلطة ذات الطبيعة الخاصة التى ترتبط بفعالية بذاتها خاصة لمشروعات BOT ذات الارتباط المباشر بالصناعة السلعية والخدمية والفكرية.

اضاف الخضيرى ان تنمية الاحتياطات التى تدعم توازنات السوق وتمتص الصدمات التى لا تسمح باى حال من الاحوال بحدوث اى أزمة تؤدى لاقلاق او متاعب للنظام ومن خلال هذه العوامل تنهض مهمة وزارتى المالية والاقتصاد والبنك المركزى ليقوم بدور جديد وتنمى وتوسع وإدارة المشروعات وهى مشروعات تمتلكها الدولة بالكامل أو بنسبة كبيرة أو بمشاركة جزئية وتغطى عائدات وإيرادات ويقل الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسى للدخل الحكومى، بذلك تتحول الدولة لدور جديد فى ظل اتجاهات ما بعد الحداثة وقيادة الطريق الثالث الذى استطاع من خلاله الرئيس بل كلينتون تحقيق فائض فى الموازنة العامة للدولة خلال 5 سنوات متتالية وهو ما لم تشهد امريكا من قبل فى الوقت ذاته تحقيق اعلى معدل توظيف لجميع المشروعات والعمالة فى امريكا وبالشكل الذى يضاعف من القدرة التشغيلية للاقتصاد الامريكى وهو ما يتم الآن فى اوروبا بقيادة الاستثمار شروبر فى ألمانيا وبلير فى بريطانيا وشريك فى فرنسا.

أثبتت الدراسة التى أجراها د. محسن الخضيرى ان تخفيض نسبة الضرائب يؤدى لاجداث زيادات كبيرة فى قيمة الحصيله

على الجانب الآخر اصبر البعض على استمرار تمتع المشروعات الجديدة بالمدن الصناعية بالإعفاءات الحالية من الضرائب.. مؤكداً ان هناك عوامل أهم لجذب المستثمر على رأسها المناخ الاستثمارى وقوانين العمل.. واجراءات ورسوم الجمارك على واردات التصنيع المحلى.. كذلك سياسات السوق من تسعير للطاقة والكهرباء والخدمات الاساسية للمشروعات وغيرها.

مناخ غير جيد

طالب د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر وعضو مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية بضروة سريان الضرائب على الانشطة الجديدة كالقائمة فإذا لم أعط تشجيعا للمستثمر الجديد لن يأتى للاستثمار لان هناك مخاطر لإنشاء الكيان الجديد خاصة ان المناخ غير جيد.. فالخامات غير متوفرة والسوق الداخلى لا تتوافر له الحماية من العبث ووسائل النقل غير منظمة والبنية الاساسية تحتاج لاستكمال خاصة فى مجال البيئية وقضية التصدير غير مضمونة والإنتاج المعلق مهدد بالاستيراد والتهرب الجمركى والاطع مر لا مفر من مواجهته.

المهندس عادل الموزى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ووكيل اتحاد الصناعات أكد انه مع إلغاء الإعفاءات والتحول بالحد الأدنى للضرائب موضحا ان الإعفاءات لا يستفيد منها المستثمر بالمعنى المفهوم خاصة للصناعات الثقيلة التى لا تبدأ تحقيق ارباح الا بعد أكثر من 5 سنوات حتى يستعيد اشروع التكلفة التى انقفت فيه.. بالتالى لا يستفيد أكثر من 4 سنوات وانا كان هناك من يرى ان المستثمر لن يأتى فى ظل الغاء الإعفاءات فالحقيقة المؤكدة ان المستثمر لن يأتى من اجل الاعفاء من الضرائب فقط بل هناك عوامل اخرى اهمها المناخ الاستثمارى الجيد من حيث قوانين العمل وسياسات تسعير الطاقة والجمارك وهى اشياء اساسية فى الاقبال على الاستثمار.

يرى د. محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى انه فى إطار العولة واتجاهات